مركز التنوير المعرفي/ السودان
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات / قطر

القرن الأفريقي: التاريخ و الحاضر ورؤى المستقبل

3

السكان والتنمية واللجوء في القرن الإفريقي

(مجموعة مؤلفين)
تحرير :
د. حسن سليمان قيلي
أ. عزيزة محمد آدم

مركز التنوير المعرفي/ السودان
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات / قطر

القرن الأفريقي: التاريخ و الحاضر ورؤى المستقبل

(مجموعة مؤلفين)

تحرير
د/ حسن سليمان قيلي
أ. عزيزة محمد آدم

المشرف العام علي المشروع :

البروفيسور / محمد عبدالله النقرابي

المدير التنفيذي

الدكتور / جلال الدين محمد إبراهيم كرفاس

اللجنة العلمية للمشروع :

1- البروفيسور /حسن الحاج علي

2- الدكتور / طارق محمد نور

3- الدكتور / قيصر موسي الزين

4- الدكتور /حمد عمر حاوي

5- الدكتور /حسن سليمان قيلي

6- الدكتور /مصعب عبد القادر

التاريخ والبيئة والثقافة في القرن الإفريقي

«القرن الافريقي خلفية ومداخل تاريخية»

المحرران :

- **حسن سليمان حسن قيلي**
- استاذ مساعد/ كلية الآداب ــ جامعة الخرطوم.
- دكتوراه فلسفة التاريخ ــ جامعة الخرطوم.
- مدير إدارة البحوث والنشر ــ مركز التنوير المعرفي.
- له عدة مؤلفات في الفلسفة والمنطق وتاريخ الحضارة.
- البريد الإلكتروني hassanwadgailly@gmail.com

- **عزيزة محمد آدم عبدالله.**
- تخرجت في جامعة أمدرمان الاسلامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسة2003 2007-م.
- دراسات عليا في العلاقات الدولية- جامعة الخرطوم 2012 - 2014م
- عملت بعدد من المراكز البحثية في السودان باحثة.
- مهتمة بقضايا الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

المشاركون في الكتاب :

- **البروفيسور/ محمد عبد الله مصطفى النقرابي**
- أستاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا جامعة أمدرمان الإسلامية.
- Ph.d (Anthropology & Sociology). University of Khartoum 1989
- .Tille of Thesis: Integration of Ex-pastoralists in Development Schemes
- M.sc. (Rural Sociology) University of Khartoum 1982
- B.sc. (Rural Economy) University of Khartoum 1980
- الأمين العام لصندوق دعم الطلاب 2001 - 2019م.
- المدير العام لمركز التنوير المعرفي 2003 - 2016م.
- له عدة مؤلفات في علم الاجتماع ونظرية المعرفة.

- **عبد الحميد بلة النور**
- أستاذ مشارك بكلية الجغرافيا جامعة الخرطوم
- Population Studies Diploma. United Nations Regional Institute for Population Studies (RIPS). University of Ghana, 1977.
- Specialized Higher Studies Diploma in Demography (D.E.S.S.), University

of Grenoble II, France 1982.

- Profound Studies Diploma (D.E.A.) in Planning. University of Grenoble I, France 1983.
- Doctor of Philosophy in Population Geography, University of Grenoble I, France 1985. The thesis entitled : "The Fertility in Sudan and Population Policies, 1.

- البريد الالكتروني : abdelhameedballa@yahoo.com

- **عمر محمد خير عمر**
- محاضر جامعة الرباط الوطني كلية علوم الشرطة والقانون
- ماجستير العلوم السياسية جامعة الخرطوم
- رئيس تحرير مجلة ركائز المعرفة
- مدير تنفيـذي لمشروع ناخبون لاول مرة بمؤسسة اتجاهات المستقبل والاتحاد الاوروبي
- عميد شرطة حقوقي ومستشار قانوني

- **أبوبكر بن أحمد باقادر**
- أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بجدة
- بكالوريوس في الرياضيات من جامعة لملك فهد للبترول والمعادن ، في الظهران.
- حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ويسكنسن بالولايات المتحدة.
- تم تعيينه في 1427/2/7 وكيلا لوزارة الثقافة والإعلام للشئون الثقافية الدولية تقديرا لإسهاماته الوطنية في عدة لجان وجاء تعيينه تتويجا لدوره الاستشاري الذي أداه في وزارتي الحج والداخلية السعوديتين خلال السنوات الأربع الماضية قبل تعينه وكيلا.

- **عبد الناصر علي الفكي**
- استاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة افريقيا
- دكتوراة علم الاجتماع جامعة امدرمان الاسلامية
- ماجستير العلوم السياسية جامعة النيلين
- رئيس تحرير مجلة دراسات افريقية جامعة افريقيا العالمية 2013 - الان
- مقرر لجنة وحدة التقويم الـذاتي بادارة الجودة جامعة افريقيا 2011 - الان

- **الياقوت عيسى مصطفى سليمان**
- دكتوراة في الجغرافيا السياسية، جامعة الخرطوم – كلية التربية، مارس 2015م، تحت عنوان: عنوان الوضع الجيواستراتيجي للسودان ودول الجوار بعد انفصال دولة جنوب السودان.
- ماجستير الآداب والتربية في الجغرافيا 2009م تحت عنوان: المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية لعمالة الأطفال في مدينة أمدرمان.
- باحث بمركز التنوير المعرفي من أبريل 2017م إلى أبريل 2019م.

- **مرتضى رضوان بهاقيل**
- خريج كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم.
- دراسات عليا في الأنثروبولوجيا التطبقية جامعة الخرطوم
- باحث في العلوم السياسة وكاتب لعدد من الأوراق المنشورة بالسودان وخارج السودان.
- باحث ميداني في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. عضو إتحاد الصحفيين السودانيين- سكرتير تحرير مجلة السكان بالمجلس القومي للسكان، ومحرر. دوريات الشاهد وافريقيا- زميل معهد الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية بالقاهرة.
- عضو جمعية المؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية.خبير سابق بمركز العلاقات الدولية – السودان.
- مستشار البرامج السابق بمعهد الحياة والسلام (Life and Peace Institute) السويدي.

3

الكتاب الثالث

ظاهرة اللجوء في القرن الأفريقيّ الواقع وتحديات المستقبل

المحتويات

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	الصفحة
١	الدراسات الاجتماعية	ب. محمد عبد الله النقراي	٨
٢	خصائص وديناميكيّة السُّكان ومستقبلهم في القرن الأفريقي	د. عبد الحميد بلة النور حسن	١٦
٣	ظاهرة اللجوء في القرن الأفريقيّ - الواقع وتحديات المستقبل	أ.عمر محمد خير	٧٦
٤	عابرو البحر الأحمر المحليون: هجرة الحضارمة التجارية واستراتيجيات الاندماج في أرتريا	جوناثان ميران ترجمة: أبو بكر أحمد باقادر	١٩٩
٥	ظاهرة انتشار عادة تعاطى القات فى إثيوبيا واليمن: دراسة اقليمية مقارنة فى القرن الأفريقيّ وجواره العربى	د. عبد الناصر على الفكى	٢٣٨
٦	التعليم وأثره على التنمية في دول القرن الافريقي	د.الياقوت عيسى	٢٧٢
٧	التغيرات المناخية وآثارها الاجتماعية في القرن الإفريقي	أ.مرتضى رضوان بهاقيل	٣٣٥

عوامل مشتركة
في التحولات الاجتماعية المعاصرة
دور العلوم الاجتماعية في فض النزاعات

أ.د. محمد عبد الله النقرابي
أستاذ علم الاجتماع والانثربولوجيا

مقدمة:

التغييرات الواسعة والمتسارعة التي تحدث في عالمنا المعاصر جعلت الحديث عن «تحولات اجتماعية» مبرراً. ذلك أن تسارع خطى التحوّل الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي أمر نشهده ونعايشه يومياً. هناك أُطُر اجتماعية جديدة تنشأ وتتشكّل، وكما أن هناك أفكاراً جديدة تتبلور وأيديولوجيات تذوى وأخرى يُعاد النظر في مسلّماتها الأساسية.

لقد شهد القرن الحادي والعشرين بدايات واقع عالمي جديد: فقد أصبح العامل الرئيس في النظام الاقتصادي هو المعرفة Knowledge وليس قوة العمل أو المادة الخام. كما أصبح التباين الاجتماعي القائم على المعرفة أيضاً تحدياً أساسياً، أما على الإطار السياسي فلم تعد الدولة هي محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ومع تزايد تداعيات موجة العولمة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح عالمنا المعاصر تتقارب أطرافه وتتسع حلقات التوتر فيه. كذلك فإن الأزمة المالية الراهنة قد بدأت تلقي بظلالها، بشكل أو آخر، على حياة غالب سكان المعمورة - سواء كان ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة أو التوترات الاجتماعية بصفة عامة.

أفريقيا كثاني أكبر قارة في العالم ومسكن لما يقارب الـ 840 مليون نسمة من السكان- لا يمكن أن تكون بمعزل عن كل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية في عالمنا المعاصر. وهي كغيرها يتوجب عليها أن تتعامل بالصورة التي تحقق طموحاتها في الحياة مع كافة هذه المتغيرات. فالقرن الأفريقي كمثال واضح لطبيعة الديناميكيات والإشكالات الماثلة في دولة يوضح بصورة جلية التحولات فيه. فهو بالنظر إلى الجغرافيا يشمل عدداً من الدول تشمل الصومال وأثيوبيا وأرتريا والسودان وجيبوتي. وقد تطوّر هذا التحديد من مفهوم سابق يركز على الصومال وأثيوبيا ليشمل السودان وأرتريا (بعد انفصالها عن أثيوبيا) وجيبوتي على خلفية أن هناك تاريخاً لمشكلات مشتركة في المنطقة المعنية بالتسمية (أنظر وودورد 2003، ص1). تشمل هذه المشكلات النزاعات الحدودية، الحروب الأهلية ومشكلات اقتصادية. من جهة أخرى فإن القرن الأفريقي بدوله الخمس يشكّل متصلاً ثقافياً واجتماعياً تتداخل فيه القبائل وتتواصل الثقافات

الفرعية بشكل كبير يجعل من النظر إليه كوعاء ثقافي واحد أمراً مقبولاً في كثير من جوانبه وزواياه - كذلك فإن الظروف التاريخية المتشابهة والتجارب الاستعمارية الأوروبية بين مكونات هذا النسق تفرز إشكالات اجتماعية وثقافية تتقارب وتفضي إلى مشكلات اجتماعية وبؤر للنزاع والتوتر فيها الكثير من التشابه أيضاً. ولا يفوتنا هنا أن نذكّر بالحراك السكاني الواسع والمستمر لفترات طويلة بين مكونات هذا النسق، والذي ترك أثره على الكثير من السمات الاجتماعية والثقافية لسكان هذا الإقليم. كما أن العوامل المفضية إلى التخلُّف والإفقار نجد شواهد لها في كل دول هذا الإقليم. من جهة أخرى نجد أن القبيلة والجماعة الإثنية مكوِّن أساسي من مكونات هذا الكيان ومساهم رئيس في استقراره أو عدم استقراره، ومشكِّل هام لعناصر ومكونات النزاعات التي لا تنتهي.

التجربة الاستعمارية كما يرى **بيتر وودورد** أفرزت الحدود بين دول المنطقة والتي كان لها دور أساس في إحداث توترات جمة بين هذه الدول (Woodward, p. The Horn of Africa, I.B Tourist & Co Ltd London, 2003).

بهذا يمكن القول أن هذه المنطقة تمثل نموذجاً مثالياً لطبيعة التحولات الاجتماعية وتمثلاتها المختلفة في عالمنا المعاصر. كما أنها تمثل أيضاً نموذجاً لتخلف التحليل الاجتماعي عن مواكبة هذه التعقيدات.

ومن هنا فإننا نود أن نشير بعضاً من الإشارات إلى عوامل التحولات الاجتماعية في عالمنا والأدوار المتوقعة من العلوم الاجتماعية في فهم وتوجيه الاستجابة لهذه التحولات.

1) التحوّل وإعادة التشكيل في العالم المعاصر:

من الواضح أن التحولات التي تسارعت وتيرتها في العقود الأخيرة في مجالات شتى في كافة أركان المعمورة، قد أدت إلى عملية إعادة تشكيل واسعة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتوسع الصناعي مثلاً قد تجاوز المعدلات السابقة بصورة كبيرة تاركاً آثاراً متعددة على النظام البيئي العالمي. عمليات العولمة من جهة أخرى أدت إلى معدلات هجرة كبيرة، تدفق كبير للسلع بين الحدود وزيادة غير مسبوقة في وسائل الاتصال والتكنولوجية التي تحرك ظاهرة

العولمة ما لبثت أن أثارت سلسلة من المشكلات الاجتماعية والسياسية الكبرى مثل التمزق بين رابحين وخاسرين، داخل المجتمعات وبينها على حد سواء، وتحدي مفاهيم السيادة القومية التقليدية.

من المعلوم الآن، أنه ليس من الضرورة أن تكون الاستجابة واحدة لهذه القوى الناشطة على المستوى العالمي - بل يرى الكثيرون إمكانية نشأة عولمات بديلة للنموذج المحوري الأمريكي- الأوروبي.

هذا الاتجاه كما يذهب إلى ذلك **بيرغر وهنتنغتون** يصوِّب الفكرة القائلة بأن الثقافات اللاغربية واللاأمريكية تكتفي برد الفعل البسيط على قوى العولمة الثقافية، بل ولأنه ينطوي أيضاً على احتمال وجود أكثر من طريق إلى الحداثة.[11]

حالة إعادة التشكيل التي تسم عالمنا المعاصر ما هي إلا حالة تقارب وتجاذب بين هذه القوى المختلفة، كما أنها في كثير من الأحيان مولِّد لكثير من التوترات على المستوى الفردي أو الاجتماعي.

إن دراسة النظر في الرابط بين المستوى الجزئي (micro) -أي المجتمع المحلي نفسه- والوسيط (meso) -أي الدولة- والكلي (macro) أي المستوى العالمي والذي يسعى في ظل قوى العولمة الحالية إلى أن يكون هو المحرك لهذه التحولات على كافة مستوياتها، لتحقق شكلاً من أشكال الهيمنة الاقتصادية/ الاجتماعية/ السياسية.

2) النزاعات وتزايد أشكال المواجهة:

من الواضح الآن أن تسارع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العولمي قد تؤدي إلى تهميش قطاعات واسعة من مجتمعات العالم الثالث -لا سيما تلك التي تعتمد اعتماداً أساسياً على أشكال الاقتصاد التقليدي المختلفة- وهو ما يؤدي إلى حراك اجتماعي واسع وإشكالات اجتماعية متعددة. فالصدمات الاقتصادية المفاجئة تؤدي إلى أعداد كبيرة من المتبطلين الأمر الذي يدعم عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويرى الكثيرون أن التشوهات الناتجة عن إنفاذ برامج الإصلاح الهيكلي التي قام

بتبنيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسئولة إلى حد كبير عن توسع دائرة النزاعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وربما كان من مصادر هذه النزاعات في أفريقيا حالة الإفقار لقطاعات واسعة من سكان أفريقيا كنتيجة لهذه السياسات الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك فقد صاحب هذا المدى الواسع من التحوّل الاجتماعي تمزق في النسيج الاجتماعي نتيجة لهجرات واسعة لأعداد كبيرة من السكان من قراهم بحثاً عن سُبُل معاش أخرى. كما أدى ذلك في أجزاء كبيرة من القارة إلى تعميق الحساسيات العرقية والإثنية بين المجموعات المختلفة. مرة أخرى فإن انخفاض الأجور، ارتفاع معدلات العطالة، ورفع الدعم عن القطاع الاجتماعي -وهي كلها مصاحبة لسياسات الإصلاح الهيكلي- قد أدى إلى زيادة معدلات الفقر ولم يؤد إلى أي تحسُّن يذكر في كثير من الاقتصادات الأفريقية. من ثم فإننا نجد أن كثيراً من العناصر الشبابية التي لم تجد فرصاً في العمل قد أضحت وقوداً للحروب والنزاعات. وأن الكثير من النزاعات (القبلية) في أفريقيا ليست بعيدة عن العوامل المذكورة آنفاً.

الكثير من الدراسات أشارت إلى أن غالب سكان الدول الفقيرة قد عانوا من انخفاض في مستويات معيشتهم منذ الثمانينات من القرن الماضي.

وبالرغم من مؤشرات الزيادة الضيئلة في معدل الدخل الفردي من بلد لآخر في أفريقيا، إلا أن التباين الكبير بين فئات هذه المجتمعات وأثر عجز الموازنات إضافة إلى أعباء الديون المتراكمة الكبير بين فئات هذه المجتمعات وأثر عجز الموازنات إضافة إلى أعباء الديون المتراكمة قد ترك أثراً سالباً على خدمات الرعاية الاجتماعية (وبالأخص الصحة والتعليم) مما دفع بأعداد متزايدة من السكان إلى دائرة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وقد أشار ذلك كله فشل نماذج التنمية المختلفة التي اتبعت في هذه الدول في ردم هذه الهوّة بين فئات المجتمع الواحد وبين الدول الفقيرة والمتقدمة - الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة عن قدرة النظام الاقتصادي العالمي المعاصر في حل إشكالات العالم الاقتصادية والاجتماعية. كما أن إشراك مجتمعات هذه الدول المتخلفة في تحديد طبيعة مشكلاتها ورفع قدراتها

لمواجهة هذه المشكلات تظل دائماً قضية محورية وعاجلة.

هذا المناخ الاقتصادي/ السياسي العالمي قد أفضى إلى بروز بؤر متعددة للتوتر والنزاع في مناطق شتى من العالم. كما أن بناءات العلاقات بين دول العالم الغنية والفقيرة وبين مكونات القوى للدول الفقيرة نفسها تظل وإلى حد كبير غير مشجعة على تجاوز هذه البؤر.

3) العلوم الاجتماعية: الدور المفقود

من القضايا الشائكة التي دار حولها الجدل في الآونة الأخيرة طبيعة دور العلوم الاجتماعية في توجيه السياسات. وتتلخّص إشكالية العلاقة هنا في عاملين محوريين: أولهما مدى تأهيل العلوم الاجتماعية المعاصرة في إعطاء تحليل دقيق (وموضوعي) لواقع المجتمع، وثانيهما مدى مشروعية طرح خيارات سياسات توجه أي تغيير في السياسات الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها. وربما كان من المفيد هنا كما يذهب إلى ذلك ريتشارد لي وآخرون (2005) أن نتذكر أن العلوم الاجتماعية المعاصرة ومنذ نشأتها في القرن التاسع عشر كانت لها علاقة غير واضحة بالسياسات الاجتماعية. فالمعرفة الاجتماعية، كما يرى البعض، بطبيعتها اقتراحية أو مرجعية أكثر من كونها عملية. كما أن الخوف الوضعي من "التدخل القيمي Value intrusion" يقف حاجزاً بين العلوم الاجتماعية والتطبيق العملي. إلا أن اتجاهاً في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان يذهب إلى أن تراكم البيانات (غالباً الإحصائية) يمكن أن يفيد الدولة في الاتجاه الذي تسلكه في حل المشكلات الاجتماعية. ويمكن الإشارة هنا إلى تلك العلاقة المشكلة بين العالم الاجتماعي وبين جهاز الدولة. ففي أحيان كثيرة تلعب العلوم الاجتماعية دوراً في تأطير التناقض بين الدولة والمجتمع المدني في مناحي شتى ابتداء من الحياة السياسية، قضايا التنمية والإنتاج، وحتى قضايا البيئة على سبيل المثال لا الحصر.

الجفوة الناجمة بين العالم الاجتماعي وجهاز الدولة قد تؤدي إلى عزلة هذا العالم أو الباحث عن قضايا السياسات العامة أو على الطرف الآخر إلى تحوله إلى ناشط اجتماعي وربما سياسي.

من ثم يرى البعض أن العلاقة بين العلوم الاجتماعية وصناعة القرار تتمحور حول مستويات محددة للتحليل تشمل ما يلي:-

i. الباحث بما في ذلك خياراته المنهجية والفلسفية.

ii. العملية التاريخية لتأسيس العلوم الاجتماعية على المستوى القومي وفي الآونة الأخيرة العالمي.

iii. دوافع متخذي القرار.

iv. بناءات الحكم التي تنظم الأُطُر التي تعمل فيها هذه العلاقات ويتداخل فيها الفاعلون المختلفون (كالدولة، المنظمات الدولية، المنظمات الوسيطة، الحركات الاجتماعية، منظمات المجتمع المدني والشركات).

هذا النوع من التحليل يكتسب أهمية خاصة في قوى العولمة فإن عملية اتخاذ القرار تتجاوز حدود الدولة على المستوى الرمزي والمادي معاً (من العام إلى الخاص، ومن الوطني إلى العالمي).

ويتضح ذلك كلما طرحنا أسئلة من مثل: ما هي جدوى البحث في العلوم الاجتماعية؟ من يموِّل البحوث ولماذا؟ من يحدد الأولويات؟ ...الخ.

من جهة أخرى فإن هناك إشكاليات تتعلق بواقع العلوم الاجتماعية المعاصرة نفسها. فرغماً عن محاولة هذه العلوم من تحقيق الموضوعية والحياد في مشاريعها البحثية، إلا أن طلال التطوّر التاريخي من الصعوبة تجاهل إشكاليات قدراتها التحليلية في فهم واقع مجتمعات أخرى.

ولا ننسى هنا أن المحاولات الأولى لتحليل واقع المجتمعات الأفريقية مثلاً بواسطة أدوات مفاهيمية أوروبية لم تكن تخلو من التحيُّز العلمي. ويتضح ذلك في أطروحات التحضر في الفترة الاستعمارية أو التنمية في فترة ما بعد الإستعمار.

وكما هو معلوم فإن العلاقة الجدلية مع الواقع تعني أن النظرية تعني بفهم الواقع والذي يرفدها هو الآخر بمعطياته. ذات العلاقة تعني فيما تعني أن

الإنتاج العلمي عمل مستمر ومتجدد. بهذا الفهم نجد أن تسديد العلوم الاجتماعية في مجتمعاتنا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. الخ لا يسهم فقط في جعل هذه السياسات تعبِّر عن خيارات أفضل في التعامل مع واقع مجتمعات دول العالم غير الغربي، بل يسهم ذلك أيضاً في تطوير علم اجتماعي أكثر دقة في توصيف واقع هذا المجموع الإنساني. وهو عمل مشترك بين الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية وبين متخذي القرار وصانعي السياسات.

إلا أن واقع الحال يشير إلى أن السياسات الاجتماعية وغيرها نادراً ما تربط بنتاج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

وإذا كنا نتحدث هنا عن قضايا النزاعات، فإن ذلك يبدو واضحاً تماماً. فكثيراً ما تكون هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها نتاج لضغوط متصارعة من فاعلين اجتماعيين؛ تحت مسميات مختلفة.

ولعله من المفيد هنا أن نعيد التذكير بالقضايا التي أشرنا إليها في هذه الورقة وأن ندعو إلى مشاركة أكبر من العاملين في مجال البحث العلمي الاجتماعي في تحليل عوامل وعناصر النزاع في مجتمعاتنا كوسيلة هامة من وسائل التوصيف الدقيق لطبيعة المشكلات وطرحها على أطراف النزاع المختلفة بهذا الفهم. وربما دفع ذلك إلى أن يكون الحوار وعمليات فض النزاع أكثر عقلانية ورشداً.